

(٣) ابن رشد:

"هذا إجابة سؤال: اذكر أهم الضوابط التي وضعها ابن رشد لتأويل النص الشرعي.. مبينا موقفه في هذه القضية مع دعم

رأيك فيها"

أسس فكرته على ٤ نقاط كأنها بديهية لديه:
- الشريعة
- النظر البرهاني
- الأصول الشرعية مطابقة للحكمة
- إذا وجدنا تعارضاً بين ما هو ظاهره والشرعية
١- الشريعة الإسلامية هي الشريعة الحق ونبعت على السعادة ودعت إليها وهي تدعو إلى النظر المؤدي إلى معرفة الحق.

٢- النظر البرهاني لا يؤدي إلى مخالفة ما جاء به الشرع.

٣- إذن أصول الشريعة - عند التأويل - أشد مطابقة للحكمة.

٤- إذا وجدنا تعارض بين ما تقوله الشريعة وما يؤدي إليه النظر البرهاني يجب أن نعرف أولاً أن التعارض حقيقي وليس ظاهري، ولكنه في الأصل "راجع إلى الجهل أو سوء الفهم للشريعة والحكمة"

وإذا رأينا أنه مخالف للحكمة يكون رأي مبتدع في الشريعة أو فهم خاطئ للحكمة.

* رغم كذا هو نفسه أحيانا يلاقي تعارض لكنه كان يخرج منه بالتأويل .. @:

تفسير النصوص الشرعية
- ليؤيد فكرة التأويل قسم النصوص الشرعية ٣ أقسام (قسم) لا يجوز تأويله - قسم واجب تأويله - قسم بين هذا وذاك، النتيجة طبعاً إن يأول النصوص التي عايرها تتفق مع فلسفتهم واستعان ببعض الأدلة لما شعر أن الناس ممكن ترفض رأيه.

قال أن المسلمين أجمعوا على:

(١) ليسوا من الواجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها على ظواهرها.

(٢) كما لا يصح أن تخرج كلها عن ظواهرها بالتأويل.